ولا يزول اعتقاد وجوده واما الاخيران فظاهران والشرطية
الاولى ممنوعة لاحتمال ان يكون وجود كل ماهية ممكنة زائدا
عليها ويجوز قيام بعض افراده بنفسه وهو الوجود الواجب
فلا يجب زوال اعتقاده بزوال اعتقاد الخصوصية وكذا
الثانية لان المقابل لعدم كل ماهية هو وجودها الخاص بها
واما ما ذكروه لبطلان التالى الاول فضعيف لجواز ان يكون
الاشتراك لفظيا فلهذا لا يزول اعتقاد الوجود بزوال
اعتقاد الخصوصية وعلم منه ضعف بطلان التالى الشرطية
الثالثة والاولى ان يقال ايضا الوجود عبارة عن كون الشيء
فى الاعيان ولا شك ان الموجودات باسرها مشتركة
فى هذا المعنى وهو ليس نفس الماهية الممكنة ولا داخلا فيها
والا لكان تعقل كل ماهية ممكنة هو عين التعقل وجودها او
مستلزما لتعقلها والتالى باطل لانا قد نعقل كل المثلث
مع شك فى وجوده ولما كان ضم اليها ما نعلين صدق ما هو
صادق عليها والتالى باطل لان السواد لصدق عليها

انه قابل

انه قابل للوجود والعدم والسواد مع الوجود لا يصدق عليه
انه كذلك ولانه لو كان داخلا فيها لكان اعم الذاتيات المشتركة
فكان جنسا فامتياز الانواع الداخلة فيه بعضها عن بعض
بفصول موجودة متميزة عن الانواع بفصول اخر موجودة
وهكذا الى غير النهاية ولكان ايضا امتياز الواجب
عن الممكن بفصل معدوم فيكون الواجب مركبا وانه محال وهو نفس
حقيقة واجب الوجود والا لكان داخلا فيها او خارجا
عنها والاول يستدعى التركيب والثانى كونه ممكنا لافتقاره الى
الماهية وكل ممكن لا بد له من علة فعلته ان كانت تلك الماهية
لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود فيكون
الماهية الموجودة مرتين وهو محال وان كانت غيرها لزم افتقار الواجب
الوجود فى وجوده الى سبب منفصل وما كان كذلك لا يكون واجبا
لذاته ولئن منع وجوب تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون
الماهية من حيث هى هى علة له من غير اعتبار وجودها وعدمها
كما فى القابل فنقول العلم بما ذكرنا من المقدمة ضرورى لا يفيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)